

Distr.: General
9 February 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
الدورة السابعة

جنيف، ٢٠-٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥
البند ٥(أ) من جدول الأعمال المؤقت
تنظيم المشاريع وأهداف التنمية المستدامة

تشجيع تنظيم المشاريع من أجل التنمية

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

تركز هذه المذكرة على دور مباشرة الأعمال الحرة (تنظيم المشاريع) في تحقيق التنمية المستدامة. وهي تستند كذلك إلى قراري الجمعية العامة ٢٠٢/٦٧ و ٢١٠/٦٩ بشأن مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية وتستعرض الاتجاهات الأخيرة في مجال مباشرة الأعمال الحرة. وتناقش المذكرة الممارسات الفضلى الناشئة فيما يتعلق باعتماد نهج شمولي حيال السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة؛ وتطوير المشاريع الخضراء والمشاريع الاجتماعية والأعمال الحرة التي يباشرها الشباب والنساء؛ والآليات الجديدة والابتكارية الكفيلة بتيسير الوصول إلى التمويل. وتبحث المذكرة أيضاً القضايا الناشئة بشأن رصد مباشرة الأعمال الحرة وقياسها. وتناقش على وجه الخصوص المبادرات الدولية الرامية إلى تقييم نجاح سياسات تنظيم المشاريع ورصد التقدم المحرز في تنفيذها. وتؤجر التحديات الرئيسية الماثلة أمام جمع بيانات شاملة وقابلة للمقارنة وانتقاء مجموعة من المؤشرات المشتركة الأساسية لمساعدة صانعي السياسات وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة فيما يبذلونه من جهود من أجل تشجيع مباشرة الأعمال الحرة وتيسير تحقيق الأهداف المنشودة. وتقرّر المذكرة أيضاً التوسع في مناقشة قضايا محددة، بما في ذلك دور مباشرة الأعمال الحرة في بلوغ أهداف التنمية المستدامة والإجراءات التي يجب اتخاذها من أجل تعزيز ذلك الدور.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.15-02091 260215 270215



* 1 5 0 2 0 9 1 *

مقدمة

- ١ - ساهمت أعمال الجمعية العامة^(١) في تعزيز أهمية مباشرة الأعمال الحرة في سياق أهداف التنمية المستدامة - عن طريق توفير فرص العمل وحفز النمو والابتكار في المجال الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية والمساعدة على التصدي للتحديات البيئية. ففي عام ٢٠١٢، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٦٧/٢٠٢ بشأن مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية. ونظراً إلى الدور الرئيسي الذي اضطلع به الأونكتاد في تشجيع مباشرة الأعمال الحرة وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر خلال العقدين الماضيين، طلبت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى الأونكتاد أن يُعد تقريراً يقدمه إلى الجمعية العامة^(٢) بشأن تنفيذ القرار المذكور، وهو تقرير استندت إليه الجمعية العامة كوثيقة أساسية لوضع قرار ثانٍ بشأن مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية (A/RES/69/210) اعتمدته في دورتها التاسعة والستين في عام ٢٠١٤.
- ٢ - وتؤكد الجمعية العامة، في قراراتها، ضرورة وضع إطار شامل للتشجيع على مباشرة الأعمال الحرة وتُهيئ بالمنظمات والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة مواصلة الإقرار بأهمية مباشرة الأعمال الحرة وإدماجها في سياساتها الإنمائية، وتشجع تلك المنظمات والهيئات على التعاون مع الدول الأعضاء من أجل تحسين البيئات التنظيمية والمبادرات المتعلقة بالسياسة العامة التي تيسر مباشرة الأعمال الحرة، كما تشجعها على وضع مؤشرات يمكن استخدامها لتقييم نجاح سياسات مباشرة الأعمال الحرة.
- ٣ - وتستند هذه المذكرة إلى قراري الجمعية العامة بشأن مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية. وتناقش الاتجاهات الحديثة، بما في ذلك التحول إلى نهج استراتيجي وشمولي إزاء مباشرة الأعمال الحرة، وتطوير المشاريع الخضراء والاجتماعية وتشجيع مباشرة الشباب والنساء للأعمال الحرة. وتعتبر الورقة أيضاً أن حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر على التمويل يشكل واحداً من التحديات الرئيسية أمام الجهود الرامية إلى تعزيز مباشرة الأعمال الحرة.
- ٤ - وتتوسع المذكرة أيضاً في مناقشة قضايا تتعلق بقياس مباشرة الأعمال الحرة، وتتطرق بإيجاز إلى المجالات الرئيسية الواجبة مراعاتها لدى وضع توجيهات تتعلق بالمؤشرات لمساعدة صانعي السياسات وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة فيما يبذلونه من جهود للتشجيع على مباشرة الأعمال الحرة وزيادة أثرها الإيجابي إلى أقصى حدٍ.

(١) الأمم المتحدة، ٢٠٠٩، إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، (نيويورك، منشور الأمم المتحدة، ٢٠٠٩-٢٠١٠)،

متاح على الرابط التالي: http://www.un.org/esa/ffd/doha/documents/Doha_Declaration_FFD.pdf،
أُطلع عليه في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٥.

(٢) الجمعية العامة، ٢٠١٤، مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية، ١٨ آب/أغسطس (A/69/320).

أولاً- مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة: الاتجاهات الأخيرة في مجال السياسة العامة

٥- ثمة توافق متزايد في الآراء على أن مباشرة الأعمال الحرة أمر أساسي للتنمية المستدامة وعنصر حاسم للحد من الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين، وضمان الاستدامة البيئية. وسياسات مباشرة الأعمال الحرة تتسم بطابع متعدد الأوجه ولها روابط متعددة مع مجالات أخرى من قبيل التعليم وتنمية المهارات، والتكنولوجيا والابتكار، والتمويل وبناء القدرات. وفي سبيل مساعدة صانعي السياسات، وضع الأونكتاد إطاراً لتنظيم المشاريع، أُطلق خلال الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأونكتاد الذي يُعقد كل أربع سنوات، والذي احتضنته الدوحة في عام ٢٠١٢.

٦- وإلى جانب الاعتراف المتنامي بدور الأعمال الحرة في تحقيق التنمية المستدامة، تشمل الاتجاهات الرئيسية اهتماماً متزايداً باتباع نهج شمولي إزاء سياسات مباشرة الأعمال الحرة وتنفيذها، ونمو المشاريع الاجتماعية، وزيادة مباشرة النساء والشباب للأعمال الحرة. وثمة أيضاً سعي متواصل لإيجاد أشكال تمويل جديدة وابتكارية لتيسير وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر إلى التمويل. ومن بين التطورات الهامة الأخرى، النقاش الجاري حول المؤشرات الكفيلة بمساعدة صانعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة على قياس نجاح السياسات المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة وتقييم أثرها. وتبحث الفروع التالية هذه القضايا.

ألف- السياسات الوطنية المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة

٧- ثمة إدراك متزايد بضرورة اتباع نهج شمولي وعام حيال وضع السياسات المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة، على نحو يكفل التنسيق والاتساق من أجل تحقيق الأثر الإيجابي المنشود. وترد في الجدول ١ أمثلة على بلدان اعتمدت نهجاً شمولياً ووضعت استراتيجيات وسياسات وطنية تتعلق بمباشرة الأعمال الحرة.

الجدول ١

أمثلة على السياسات الوطنية المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة، ٢٠١٤

المنطقة	البلد	السياسة
أفريقيا	- غانا، الأونكتاد -	الإطار الوطني للسياسة العامة
		الإطار الوطني للسياسة العامة
	- غامبيا (فيد الإعداد)،	
	الأونكتاد - إطار سياسات تنظيم المشاريع	

المنطقة	البلد	السياسة
أوروبا	أيرلندا:	الاستراتيجية الوطنية لتنظيم المشاريع
	بتنظيم المشاريع	
الشرق الأوسط	الأردن	الاستراتيجية الوطنية لتنمية الريادة وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة للعوام ٢٠١٤-٢٠١٨
أمريكا اللاتينية	- شيلي ^(٣) - الجمهورية الدومينيكية - كولومبيا، أُعيدت صياغتها - كوستاريكا - السلفادور ^(٤) - هندوراس ^(٥) - إكوادور، الأونكتاد - إطار سياسات تنظيم المشاريع ^(٦)	الاستراتيجية الوطنية لتنظيم المشاريع

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد.

٨- ويقدم الجدول ٢ أمثلة على التعاون الإقليمي ودون الوطني تشمل، في جملة أمور، وضع الاستراتيجيات الإقليمية والمشاريع المشتركة لتيسير التوعية والربط الشبكي في مجال مباشرة الأعمال الحرة، فضلاً عن تبادل التكنولوجيا وتنمية المهارات. فاستراتيجية مباشرة الأعمال الحرة التابعة لمنظومة التكامل في أمريكا الوسطى، على سبيل المثال، تهدف إلى إنشاء بيئة صناعية مشتركة في ثمانية بلدان في المنطقة^(٧). ويسعى كل بلد الآن إلى تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية بعد تكييفها حسب الواقع الوطني، علماً أن الاستراتيجية وُضعت على أساس الأركان الرئيسية الخمسة التالية: النظام التعليمي، وبيئة داعمة، والترابط بين المؤسسات، والعقلية والثقافة، والتمويل.

(٣) <http://www.innovacion.gob.cl/2014/10/conozca-la-nueva-politica-de-emprendimiento-2014-2018-de-corfo/>، أُطلع عليه في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٥.

(٤) <https://www.conamype.gob.sv/phocadownload/politica%20de%20empresariado%20con%20rebase.pdf>، أُطلع عليه في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٥.

(٥) <http://www.presidencia.gob.hn/?tag=estrategia-de-fomento-al-emprendimiento-de-honduras>، أُطلع عليه في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٥.

(٦) <http://aei.ec/web/xp/>، أُطلع عليه في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٥.

(٧) بليز، وبنما، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغواتيمالا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، وهندوراس.

الجدول ٢

**أمثلة على السياسات الإقليمية ودون الوطنية المتعلقة بمباشرة الأعمال
الحرّة، ٢٠٠٩-٢٠١٤**

المنطقة	السياسات الإقليمية	السياسات دون الوطنية/المحلية
أفريقيا	استراتيجية مجموعة مصرف التنمية الأفريقي بشأن مباشرة الأعمال الحرّة الأفريقية باعتبارها ركناً من أركان تنمية القطاع الخاص للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢	الإطار السياسي والاستراتيجي لمباشرة الشباب للأعمال الحرّة في مدينة جوهانسبرغ (جنوب أفريقيا)، لعام ٢٠٠٩
آسيا	خطة السياسة العامة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ (تشمل برنامجاً لتطوير الأعمال الحرّة)	سنغافورة: توسيع نطاق تطبيق خطة خفض الضريبة على أنشطة البحث والتطوير
أوروبا	خطة العمل الأوروبية لمباشرة الأعمال الحرّة لعام ٢٠٢٠ منتدى الاتحاد الأوروبي للسياسات الاستراتيجية المتعلقة بتنظيم المشاريع في مجال التكنولوجيا الرقمية	خطة عمل منطقة مورسيا (إسبانيا) لمباشرة الأعمال الحرّة ومبادرة بلدية الأعمال الحرّة Murcia (Municipio Emprendedor) لعام ٢٠١٤ ٢٠١٢: خطة المنطقة الغربية لسويسرا للابتكار ومباشرة الأعمال الحرّة (جزء من البرنامج المشترك بين الكانتونات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥) (سويسرا)
أمريكا اللاتينية	استراتيجية مبادرة الأعمال الحرّة لمنظومة التكامل في منطقة أمريكا الوسطى واستراتيجية مبادرة الأعمال الحرّة في الجمهورية الدومينيكية لعام ٢٠١٤	الخطة الاستراتيجية لمباشرة الأعمال الحرّة في منطقة أنتيوكيا (مدينة ميديلين، كولومبيا)
أمريكا الشمالية		استراتيجية كيبيك (كندا) لمباشرة الأعمال الحرّة لعام ٢٠١١

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد.

٩- وترمي مبادرات حديثة أخرى إلى تحقيق الهدف الأوسع نطاقاً المتمثل في تطوير الابتكارات، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز قطاعات المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحلية. وتفيد مؤسسة Prodem، وهي مؤسسة بحثية في الأرجنتين، أن شيلي توفر أفضل الظروف لعمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات النمو المرتفع في منطقة أمريكا اللاتينية، تليها المكسيك ثم

البرازيل وكوستاريكا والأرجنتين، لأن هذه البلدان اعتمدت سياسات محددة في مجال الابتكارات تأخذ بعين الاعتبار نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنميتها^(٨).

١٠ - وشهدت برامج الأعمال الناشئة انتشاراً واسعاً، وهي تشمل Start-up America، و Start-up Chile، و Start-up Russia، و Start-up Britain، و Start-up Weekends worldwide، و Start-up Nation-South Africa. وفي بعض الحالات، توضع برامج للشركات المبتدئة على مستوى البلديات أو المناطق، وغالباً ما تجتمع هذه البرامج في إطار شبكة. ولتعزيز توليد القيمة، صممت بعض البلدان سياسات للارتقاء بالأعمال الحرة وتعمل على رصد التقدم المحرز في تقارير سنوية: Israel the Scale-Up Nation (إسرائيل الدولة الراقية)، و Scale Up UK، و Scale Up Europe و Scale Up America. وتفيد هذه التقارير أن نمو الأعمال الحرة يساهم في إيجاد بيئة للابتكار تكفل نمو المؤسسات القائمة عن طريق دعم المبيعات والتسويق وإنشاء شركات أكبر حجماً عن طريق اكتساب المدخلات الاستراتيجية من قبيل الأنواع الصحيحة لرأس المال وشبكات التوريد. وقد ساعد برنامج Manizales-Más في كولومبيا على إدماج هذه المكونات بمساعدة من كلية بابسون (الولايات المتحدة الأمريكية).

١١ - وقامت بلدان أخرى بإصلاح الإطار الناظم للأعمال الحرة في سبيل تيسير بدء أعمال تجارية جديدة، واتخذت تدابير لتبسيط القوانين والسياسات الضريبية المتصلة بالعمالة. وقد جاء في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي المنطقة التي حققت أعلى نسبة من النجاح خلال السنوات الأخيرة في مجال تنفيذ الإصلاحات السياسية من أجل إيجاد بيئة أفضل لممارسة الأعمال التجارية. فقد نفذت بنن وتوغو وكوت ديفوار ما لا يقل عن ٣٩ عملية إصلاح في ٢٠١٣/٢٠١٤، ساهمت في تيسير بدء الأعمال الحرة وإجراءات الحصول على الائتمان أو دفع الضرائب^(٩).

باء- مباشرة الشباب للأعمال الحرة

١٢ - أصبحت الأعمال الحرة في صفوف الشباب أولوية من أولويات جدول الأعمال الإنمائي لبلدان عديدة تواجه زيادة أعداد الشباب وارتفاع معدلات البطالة في صفوفهم. ويشير تقرير البرنامج العالمي لرصد الأعمال الحرة لعام ٢٠١٣^(١٠)، إلى أن الشباب مؤهلون أكثر من غيرهم لحمل أفكار جديدة باعتبارهم وُلدوا في بيئة رقمية؛ ففي بعض المجتمعات، يتلقى الشباب

(٨) www.prodem.ungs.edu.ar/blog/2014/10/icsed_english/، اطّلع عليه في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٥.

(٩) البنك الدولي، ٢٠١٤، *Doing Business 2015: Going Beyond Efficiency*، (واشنطن العاصمة، البنك الدولي).

(١٠) JE Amorós, N Bosma and Global Entrepreneurship Research Association, 2014, *Global Entrepreneurship Monitor: Global Report 2013*, available at <http://www.gemconsortium.org/docs/download/3106>, اطّلع عليه في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٥.

تعليماً أفضل من التعليم الذي تلقاه آباؤهم. ومن المستبعد أيضاً أن يتحمل الشباب مسؤوليات تتعلق برهون عقارية أو بإعالة الأسرة، وهي مسؤوليات تشكل عادة عوامل تجعل الأفراد يتجنبون المخاطرة. وللاستفادة من هذه الإمكانيات، قامت بلدان عدة في الفترة الأخيرة بتنفيذ سياسات وبرامج تهدف إلى تشجيع الأعمال الحرة في صفوف الشباب. فقد بادرت بلدان أفريقية، على سبيل المثال، إلى إدراج مباشرة الأعمال الحرة في المناهج الدراسية في نظام التعليم الثانوي. ففي أنغولا، تلقى ١٣٩ مدرساً تدريباً في مجال مباشرة الأعمال الحرة وحصلوا على شهادة لتدريس هذه المادة، وبلغ عدد الطلاب الذين شاركوا في الدورة الدراسية المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة حتى الآن ٨٠٠ ٩ طالب^(١١). أما في أوروبا، فقد بيّنت خطة العمل المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة - أفق ٢٠٢٠، أن مباشرة الأعمال الحرة هي واحدة من الكفاءات الرئيسية الثماني التي ينبغي أن يمتلكها كل شاب. ويرد في الإطار ١ استعراض للتوجيهات التي وضعها الأونكتاد في مجال السياسات العامة المتصلة بمباشرة الأعمال الحرة.

الإطار ١

تشجيع مباشرة الشباب للأعمال الحرة

تفاعلاً مع الاهتمام المتزايد بمباشرة الشباب للأعمال الحرة، أصدر الأونكتاد، بالتعاون مع أمانة الكومنولث، وثيقة جديدة تحت عنوان "تشجيع مباشرة الشباب للأعمال الحرة: توجيهات تتعلق بالسياسة العامة"، تهدف إلى دعم صانعي السياسات في تصميم السياسات التي ستطلق العنان لإمكانيات الشباب في مجال مباشرة الأعمال الحرة. وترد أدناه التوصيات الرئيسية:

يمكن أن تساهم مباشرة الشباب للأعمال الحرة مساهمة أكبر في إيجاد فرص العمل وتعزيز التنمية المستدامة، شريطة أن يتخذ صانعو السياسات ما يلزم من تدابير تدعم البيئة التنظيمية عن طريق التصدي للعراقيل التي تثبط عزم الشباب على مباشرة الأعمال الحرة، وبدء العمل بنظام التسجيل الإلكتروني، وتبسيط اللوائح التنظيمية والتخلص من وصمة العار المرتبطة بالتجارب الفاشلة، وتيسير الانطلاقة الجديدة. ويجب أن توجّه خدمات تنمية الأعمال التجارية نحو توفير الخدمات اللازمة لمنظمي المشاريع الشباب بغية التأكد من أنهم يحصلون على الدعم الكافي. ويمكن للقطاعين العام والخاص، وسائر الشركاء المعنيين، أن يجمعوا جهودهم من أجل النهوض بالتعليم وتنمية المهارات، وتكييف المهارات التي يكتسبها الشباب تكييفاً أفضل حسب احتياجات سوق العمل. ومن المهم أيضاً بناء قدرات المدرسين على تلقين مهارات مباشرة الأعمال الحرة في صفوف الطلاب. وإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة لتعزيز القدرات المتاحة في مجال التدريب والتعليم المهنيين.

(١١) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ٢٠١٤، *Fostering entrepreneurial youth*، تقرير الاجتماع المعقود في فيينا، في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

ويمكن أن يضطلع صانعو السياسات بدور قيادي في دعم التكنولوجيا والابتكار عن طريق تقديم الحوافز اللازمة لتشجيع استثمارات القطاع الخاص. ويمكن لصانعي السياسات أيضاً العمل على إنشاء أطر تنظيمية مواتية ووضع سياسات تتعلق بالابتكار والاستثمار في التعليم العالي والتدريب والبحث والتطوير. وينبغي أيضاً تنفيذ استثمارات في البنية التحتية التكنولوجية من أجل وضع الأساس لاقتصاد رقمي مزدهر وتوفير الزخم اللازم لانتشار الابتكارات وتهيئة الظروف المواتية التي تكفل للشباب اكتساب المعرفة والكفاءات والمهارات اللازمة للاستفادة من التكنولوجيا واستحداث المنتجات والخدمات التجارية.

وبالإضافة إلى الإصلاحات المالية، يمكن للحكومات أن تستكشف، بدعم من كيانات القطاع المالي والمنظمات غير الحكومية، السبل الكفيلة بتعزيز فرص وصول منظمي المشاريع الشباب إلى التمويل. فالشروط المتعلقة بالضمانات والعمولات المصرفية المرتفعة وعدم الإلمام بالشؤون المالية، كلها عوامل تقف حجر عثرة في طريق الشباب. ومن التدابير المقترحة لإزالة هذه العراقيل، وضع ضمانات ودعم التمويل عن طريق بناء القدرات وتنفيذ خطط خاصة بالخدمات المالية المتنقلة.

وينبغي إشراك الشباب بوصفهم شركاء ومتعاونين في الشؤون المتصلة بمباشرة الشباب للأعمال الحرة. وحتى يتمكن الشباب من الاضطلاع بهذا الدور، يجب على الحكومة أن تنسق جهودها مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لإيجاد محافل تتيح الفرصة لمشاركة الشباب وإقامة شبكات ورابطات تتولى مهمة الترويج بالنيابة عن منظمي المشاريع الشباب.

المصدر: الأونكتاد، سيصدر قريباً

جيم - مباشرة النساء للأعمال الحرة

١٣ - هناك اهتمام متزايد بمباشرة النساء للأعمال الحرة في إطار جدول أعمال تمكين المرأة وزيادة فرص مشاركتها في المهن (الحرة) المنتجة واستفادتها منها. وتشير التقديرات المتاحة إلى أن نحو ربع إلى ثلث مؤسسات القطاع الرسمي في العالم تملكها وتديرها نساء. ومع ذلك، تفيد دراسات أيضاً أن سيدات الأعمال يواجهن في بعض البلدان صعوبات غير متكافئة مقارنة مع الرجال في بدء الأعمال الحرة وتوسيع المشاريع التجارية، لأسباب منها القواعد الثقافية والمواقف الاجتماعية على وجه الخصوص. وتبين الإحصاءات أيضاً أن الفرص المتاحة أمام النساء لبدء أعمال حرة وتطوير مشاريعهن من شركات صغيرة إلى مؤسسات كبرى أقل من الفرص المتاحة للرجال^(١٢).

(١٢) انظر البنك الدولي، ٢٠٠٧، تقييم مشاركة المرأة في النمو الاقتصادي في تنزانيا، ورقة عمل؛ والدائرة الاستشارية لشؤون الاستثمارات الخارجية، ٢٠٠٥، تقييم مساهمة المرأة في النمو في أوغندا: الحواجز القانونية والإدارية أمام الاستثمار من منظور تمايز الجنسين.

الإطار ٢ تكريم سيدات الأعمال

يمنح الأونكتاد سنوياً جائزة سيدات الأعمال لنساء استفدن من برنامج الأونكتاد للتدريب على تطوير المشاريع (امبريتيك). وقد ساهمت هذه الجائزة مساهمةً كبيرةً في إيجاد فرص الأعمال التجارية وأفرزت نماذج إيجابية تتحدى لسيدات أعمال اللائي يحدوهن الطموح. وترد فيما يلي البيانات التي أدلت بها الفائزات الثلاث بجائزة عام ٢٠١٤ خلال منتدى الاستثمار العالمي:

- الفائزة بالجائزة الذهبية، لينا خليفة (الأردن)، بدأت في توسيع أعمالها لتشمل بلداناً أخرى في الشرق الأوسط. "إتاحة الفرصة أمام عدد متزايد من النساء لتعلم أساسيات الدفاع عن النفس، هدف شخصي. أما الجائزة فقد كانت بمثابة حدث لجلاء البصيرة". ويستلزم توسيع النشاط تسجيل العلامة التجارية "شي فايتر" (SheFighter) على صعيد العالم، وستحظى لينا بدعم مشترك من الأونكتاد والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.
- ديفين إنديلوكونلا (زمبابوي)، الفائزة بالجائزة الفضية، قالت إن التدريب عامل أساسي ساهم في نمو شركة الأمن الخاصة التي تملكها SECURICO: "منذ سن مبكرة جداً كنت أطمح لأكون سيدة أعمال... وقد شكل التدريب الذي تلقيته في عام ١٩٩٥ في إطار برنامج امبريتيك نقطة تحول". وأهدت الجائزة للعاملات المخلصات في الشركة البالغ عددهن ٩٠٠ امرأة. وتمثل شركة SECURICO، التي تنشط في قطاع تقل فيه نسبة حضور المرأة عن ١ في المائة من مجموع القوة العاملة، أكبر مستخدم للنساء خارج القطاع الحكومي.
- بعد استلام الجائزة البرونزية، عادت لورينا بيكاسو، من شركة SOMNO، إلى بلدتها الأصلية في سانتا في، الأرجنتين، حيث أدلت بالبيان التالي: "لقد فُتحت فجأة أبواب كثيرة كانت في السابق مغلقة في وجهنا. هذا تحد كبير، لكنني متأكدة أننا سنشق طريقنا بنجاح". وقد قام وفد من ٣٥ مسؤولاً حكومياً ترأسه رئيس بلدية سنتا في، خوسيه كورال، بزيارة الورشة الصناعية التابعة لسيدة الأعمال لورينا. وأُبرم في أعقاب الزيارة اتفاق بتزويد مراكز الرعاية النهارية في المنطقة بلعب جديدة من صنع شركة SOMNO.
- وتفاعلاً مع موضوع المنتدى، "الاستثمار في التنمية المستدامة" حظي مشروعان، الأول في المجال البيئي والثاني في المجال الاجتماعي، بتقدير خاص. فصاحبة المشروع الأول هي بابلا توريس، التي أطلقت مشروع Biopro، والتي تسعى في الوقت الراهن إلى إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص والجامعة المحلية في ميندوزا في الأرجنتين، لصنع مبيدات بيولوجية لمصانع الخمور. أما المشروع الثاني، فصاحبه لينا إيرشايد، التي اشتركت في تمويل رابطة التعاونيات النسائية في عام ٢٠٠٨ من أجل تأمين نقل المنتجات الزراعية إلى الأسواق بالاعتماد على

المهارات العالية للعاطلات عن العمل في المنطقة اللائي لا يستفاد من قدراتهن استفادة كاملة. وقد تجاوز حجم هذه المبادرة كل توقعاتها، وما حظي به مشروعها من تقدير خاص خلال حفل توزيع الجوائز على سيدات الأعمال في إطار مشروع امبريتيك ليس إلا تأكيداً للمكاسب التي يمكن أن تتحقق باتباع نهج اجتماعي سليم إزاء المشاريع التجارية. "وأنا ممتنة للغاية ومتحمسة جداً لتوسيع نشاط رابطينا".

المصدر: النشرة الإعلامية لبرنامج التدريب على تطوير المشاريع - امبريتيك - رقم ٢٧.

١٤ - وفي ضوء ما تقدم، بدأت الحكومات تنفيذ سياسات وبرامج تهدف إلى النهوض بسيدات الأعمال^(١٣). وعلى سبيل المثال، وضعت تونس سياسات تركز بوجه خاص على مباشرة النساء للأعمال الحرة وتشمل برامج للتعليم مدى الحياة^(١٤). وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تقيم إدارة الأعمال التجارية الصغيرة شراكات مع المجلس الوطني ومجلس الأعمال التجارية للمرأة وجهات أخرى من أجل وضع برامج جريئة لدعم سيدات الأعمال وتحسين الفرص المتاحة للمشاريع التجارية التي تديرها نساء والبالغ عددها ٧,٨ ملايين مشروع^(١٥). وتعمل بعض الحكومات على تشجيع وصول المرأة إلى أسواق جديدة وإلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بطرق منها زيادة النفاذ إلى الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، تبين أن برامج تمكين المرأة التي ترمي إلى تغيير التصورات الثقافية وتقدم سيدات الأعمال على أهن قدوة وتذكي الوعي العام، هي برامج ناجحة (الإطار ٢).

دال - قضايا أخرى تتعلق بالسياسة العامة

١٥ - يُتوقع أن تساهم الأعمال التجارية الخضراء والاجتماعية مساهمة قيمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي وأن تدعم في الوقت ذاته الإدماج الاجتماعي. ويجري في هذا الصدد تنفيذ طائفة من تدابير السياسة العامة تشمل تقديم منح المقابلة والمنح الإنمائية ومنح الجدوى وتمويل البحث والتطوير، فضلاً عن الخطط المتخذة من أجل إتاحة التمويل اللازم للمنح بغية الحفاظ على أسعار منخفضة لاقتناء التكنولوجيا الخضراء ودعم تدابير التحسين والتعديل التحديثي. وفي بعض البلدان، كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، مُنح وضع قانوني خاص للأعمال الحرة التي تُصنّف في فئة المشاريع الاجتماعية. وتنقسم الشركات التي تحتاج عادة إلى تمويل خاص إلى ثلاثة أنواع (الفصل الثاني).

(١٣) L Mayoux, 2012, Gender mainstreaming in value chain development, *Enterprise Development and Microfinance*, 23(4), December.

(١٤) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٤، *SME Policy Index: The Mediterranean Middle East and North Africa 2014 - Implementation of the Small Business Act for Europe* (Paris, OECD Publishing).

(١٥) <https://www.sba.gov/content/womens-business-resources>، أطلع عليه في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٥.

ثانياً- تمويل التنمية والأعمال الحرة وخطة ما بعد عام ٢٠١٥

١٦- يشكل التمويل عنصراً أساسياً لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وإن إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية (٢٠٠٨)، إذ يسترشد بتوافق آراء مونتيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (٢٠٠٢)، فقد أبرز الحاجة إلى هياكل أساسية مالية ملائمة توفر الخدمات والمنتجات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وتساهم في زيادة التمويل المتاح للمؤسسات التجارية.

١٧- ويمكن للمؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية، المقرر عقده في أديس أبابا، في تموز/يوليه ٢٠١٥، أن يقدم دعماً قيماً في مجال تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك ما يتعلق بمساهمة مباشرة الأعمال الحرة في تحقيق أهداف تلك الخطة. ويركز المؤتمر، كما هو محدد في قراري الجمعية العامة ٢٠٤/٦٨ و ٢٧٩/٦٨، على التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، ويحدد العراقيل والقيود الماثلة أمام تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها في توافق الآراء وفي الإعلان، فضلاً عن الإجراءات والمبادرات الكفيلة بالتغلب على تلك القيود.

١٨- وعلى وجه الخصوص، يشدد القرار A/RES/68/204 على ضرورة إقامة قطاع للأعمال التجارية يتسم بالحيوية والنشاط وحسن الأداء، والعمل في الوقت ذاته على تحسين نمو الدخل وتوزيعه، والنهوض بالإجراءات الرامية إلى تمكين المرأة وحماية حقوق العمال وحماية البيئة. وجاء في القرار أيضاً أن التمويل المتناهي الصغر، بما يشمل الائتمان المتناهي الصغر، يمكن أن يؤدي دوراً فعالاً في إحداث فرص الأعمال الحرة المنتجة، وهو ما من شأنه أن ييسر تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وقد أعيد تأكيد العديد من هذه المبادئ في القرار A/RES/68/279.

١٩- ويرى البنك الدولي أن مسألة الوصول إلى التمويل تشكل واحداً من بين القيود الأساسية التي تعطل نمو ما بين ٤١٠ ملايين و ٥٢٠ مليون مشروع من المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في مختلف أصقاع العالم، من بينها ٣٦٠ مليون إلى ٤٤٠ مليون مشروع تنشط في بلدان ذات اقتصادات نامية، مجموعة قليلة منها دون ٣٠ في المائة تستخدم تمويلاً خارجياً، نصفها يعاني نقص التمويل^(١٦). ونتيجة لذلك، تشكل الاحتياجات غير الملباة في مجال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، التي تساهم مساهمة كبيرة في اقتصادات البلدان النامية والأسواق الناشئة، تحدياً صعباً. وتفيد تقديرات المؤسسة المالية الدولية أن مجموع احتياجات التمويل غير الملباة لأصحاب الأعمال في البلدان النامية تبلغ ٢ تريليون دولار^(١٧)، في حين تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الاحتياجات غير الملباة من الائتمانات

(١٦) البنك الدولي، ٢٠١٣، *Financing for Development Post-2015* (Washington, D.C., World Bank).

(١٧) International Finance Corporation, 2014, Access to credit among micro, small, and medium enterprises

متاح على الرابط التالي: <http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/1f2c968041689903950bb79e78015671/AccessCreditMSME-Brochure-Final.pdf?MOD=AJPERES>

٨ شباط/فبراير ٢٠١٥.

اللازمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في الأسواق الناشئة تناهز ٢,١ تريليون إلى ٢,٥ تريليون دولار، أي نحو ١٤ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان^(١٨).

٢٠- ولا بد من ضمان وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر إلى التمويل لأن هذه المشاريع تؤدي دوراً أساسياً في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويرى البند الدولي أن ضمان وصول هذه المشاريع إلى التمويل دون قيود يمكن أن يساعد نحو ٤٠٠ مليون مشروع من المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في البلدان النامية على زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة أمامها زيادة كبيرة وتوظيف عدد أكبر من الأشخاص وتوليد دخل إضافي^(١٩).

٢١- ويتضمن تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤^(٢٠) تحليلاً للتحديات الرئيسية التي تقف في طريق تعظيم الآثار الإيجابية للاستثمارات العامة والخاصة في القطاعات المشمولة بأهداف التنمية المستدامة وتقليل الأخطار والعيوب التي تكتنف تلك الاستثمارات إلى الحد الأدنى. ويسترعي التقرير الانتباه إلى قدرة الاستيعاب الضعيفة لدى بعض البلدان النامية ويقترح وضع سياسات مناسبة لتشجيع وتيسير مباشرة الأعمال الحرة ودعم التكنولوجيا والموارد البشرية وتنمية المهارات وتعزيز الروابط والمجموعات في محاضن الأعمال التجارية أو المناطق الاقتصادية بغية دعم إحداث الأعمال التجارية في القطاعات المشمولة بأهداف التنمية المستدامة. وتشمل خطة العمل من أجل الاستثمار الخاص في أهداف التنمية المستدامة، التي يستعرضها التقرير، تلك التدابير بالاستناد إلى المبادئ التوجيهية التي تهدف إلى الموازنة، في جملة أمور، بين الدفع باتجاه التمويل الخاص والدفع باتجاه الاستثمار العام. وتناقش الفروع التالية آليات التمويل العام والخاص، وكذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص لزيادة مساهمة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة.

ألف - التمويل العام

٢٢- يؤدي التمويل العام دوراً هاماً في تعزيز مباشرة الأعمال الحرة من خلال وضع خطط لضمان الائتمان العام وتقديم المنح من أجل بناء القدرات والمساعدة التقنية بغية توسيع نطاق أنشطة الإقراض والتشجيع على استخدام التكنولوجيا المصرفية الجديدة وتوفير التعليم المالي ووضع الآليات المناسبة لرصد المنتجات المالية التي تُقدم إلى أصحاب المشاريع الاجتماعية وأصحاب المشاريع المتناهية الصغر والمجموعات المحرومة. وينبغي إيلاء عناية خاصة لمساعدة الشركات المبتكرة في مجال التكنولوجيا الخضراء والاستدامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تؤدي صناديق

(١٨) البنك الدولي، ٢٠١٤، المرجع المذكور.

(١٩) نفس المرجع.

(٢٠) الأونكتاد، ٢٠١٤، *World Investment Report 2014: Investing in the sustainable development goals*

— *An Action Plan* (New York and Geneva, United Nations publication, Sales No. E.14.II.D.1)

الابتكارات دوراً أساسياً في دفع الأعمال الحرة والابتكار في مرحلة مبكرة وذلك في كل من العالمين المتقدم والنامي. فقد شهدت الفترة الأخيرة أيضاً نشأة صناديق ابتكارات شاملة للجميع تمتلك إمكانات عظيمة في مجال تحقيق النمو الذي يراعي مصالح الفقراء وزيادة فرص حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر على التمويل. وعلى سبيل المثال، ساعد صندوق الابتكارات الشاملة للجميع في الهند، الذي أنشأه المجلس الوطني للابتكارات في عام ٢٠١٣، على تهيئة بيئة لمباشرة الأعمال الحرة وعلى دعم الابتكارات الموجهة نحو الجماعات المهمشة في المجتمع.

٢٣- أما برنامج Start-up Chile، وهو برنامج وضعته الحكومة الشيلية وتولت مهمة تنفيذه وكالة التنمية الاقتصادية في شيلي أو مؤسسة تطوير الإنتاج، فقد وُقر لأصحاب المشاريع الشباب من ذوي الإمكانيات العالية منصةً عالميةً لإطلاق مشاريعهم التجارية. وقد شُرع في تنفيذ البرنامج النموذجي في إطار "Start-up Chile" في عام ٢٠١٠. وجلب هذا البرنامج إلى شيلي ٢٢ شركة مبتدئة من ١٤ بلداً، تم اختيارها من خلال عملية قبول أشرف عليها خبراء من سيليكون فالي وممثلون عن مجلس الابتكارات في شيلي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وفر البرنامج التمويل ومرافق الاحتضان لما يربو على ١٠٠٠ شركة مبتدئة.

٢٤- وتؤدي المساعدة الإنمائية الدولية دوراً هاماً في تمويل التنمية. فعلى سبيل المثال، أنشأ الشركاء الإنمائيون خلال السنوات الأخيرة صناديق لمجابهة تحديات التنمية تهدف إلى حفز الأعمال الحرة في البلدان النامية وترمي في الوقت نفسه إلى التصدي للتحديات المتصلة بالوصول إلى التمويل الشامل للجميع. وتهدف مبادرات من قبيل المسابقة التنافسية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي أطلقتها مجموعة العشرين، على سبيل المثال، إلى التصدي لقصور الأسواق عن طريق تحديد وصقل حلول للتمويل الابتكاري ونماذج ريادية من أجل تحفيز تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على أساس مستدام^(٢١).

٢٥- ومن الأمثلة الأخرى على ذلك، النماذج الابتكارية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يدعمها برنامج الأونكتاد للتدريب على تنظيم المشاريع (الإطار ٣).

٢٦- وثمة عدة مبادرات بارزة أخرى على صعيد العالم تهدف إلى تيسير وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التمويل:

(أ) تعكف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على تحليل الصعوبات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الحصول على التمويل خلال الأزمات، أي في ظل بيئة تتسم بتراجع حاد في ربحية القطاع المصرفي وتآكل رأس المال المصرفي وتؤثر تأثيراً سلبياً في الإقراض؛

(٢١) <http://www.changemakers.com/SME-Finance>، أطلع عليه في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٥.

- (ب) تستخدم مبادرة الأبحاث "مختبر التحاليل المالية الخاصة بالأعمال الحرة" التابعة لجامعة هارفارد، اختباراً يشتمل على قياسات نفسية لتقدير المخاطر المرتبطة بأصحاب الأعمال الحرة والإمكانات المستقبلية المتاحة لهم دون المطالبة بتقديم خطة أعمال أو سجلات التاريخ الائتماني أو أية ضمانات. وقد بدأ تطبيق هذا النهج على مستوى المصارف في عدة بلدان نامية؛
- (ج) تهدف مبادرة التمويل الدولية الخاصة بالأطفال والشباب إلى تمكين الشباب في جميع أنحاء العالم، وبخاصة المستضعفون والمهمشون، عن طريق تعزيز قدراتهم المالية وإذكاء وعيهم بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية وزيادة فرص حصولهم على الخدمات المالية المناسبة؛
- (د) رابطة التحالف المالي من أجل التنمية المستدامة، التي تضم في عضويتها مؤسسات مالية ومنتجين وتحظى بدعم وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، هي رابطة تسعى إلى تحقيق الإنتاج المستدام وتعمل على النهوض بتجارة المنتجات المستدامة. وقد طورت الرابطة مجموعة أدوات للتعليم المالي تتيح برنامجاً متكاملًا للتعليم وتهدف إلى زيادة الإلمام بالشؤون المالية؛
- (هـ) وعلى الصعيد الإقليمي، يعمل مرفق المساعدة الرأسمالية الأولية (Seed Capital Assistance Facility) بمثابة آلية لتقديم الدعم تهدف إلى تشجيع المؤسسات والمشاريع الناشئة التي تنشط في قطاع الطاقة النظيفة في أفريقيا وآسيا. ويقدم المرفق نوعين من الدعم في مجال تقاسم التكاليف لمديري صناديق الاستثمار الراغبين في إدراج فرع خاص بالاستثمارات الأولية في استراتيجيتهم العامة المتعلقة بالاستثمار. وتنفذ هذه الآلية من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي.

الإطار ٣

نماذج التمويل المعتمدة في إطار برنامج التدريب على تنظيم المشاريع في كل من الأرجنتين وغانا

الأرجنتين

في عام ٢٠٠٩ أطلق Banco de la Nación Argentina ومؤسسة امبريتيك في الأرجنتين مبادرةً تهدف إلى تقديم التمويل والمساعدة التقنية في المدى المتوسط والمدى الطويل إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الابتكارية والدينامية الموجهة نحو التكنولوجيا. وفي ظل الحواجز التنظيمية التي تمنع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأرجنتين من الحصول على التمويل، أنشأت مؤسسة Banco de la Nación Argentina صندوقاً ائتمانياً مخصصاً لتقديم التمويل للشركات المبتدئة الواعدة وتنمية القدرات الإنتاجية، مع تحفيز المعرفة والإبداع في المجتمع. وقد ساعد هذا النموذج في التصدي لأوجه قصور الأسواق المرتبطة بتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة المبتدئة، وساهم بوجه خاص في مجابهة التقلبات التي تشهدها الأسواق والتي تنسم بزيادة المخاطر التي تواجهها المشاريع حديثة العهد وبعدم تكافؤ فرص الحصول على المعلومات وبوجود مخاطر معنوية مرتبطة بقلة الخبرة وعدم كفاية رأس المال. فكل هذه العوامل تجعل من الصعب على المؤسسات المالية

أن تجري التقييم اللازم، ما يزيد من خطر التخلف عن السداد في صفوف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ويحد من نطاق مبادراتها ويؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة التكاليف المرتبطة بالإدارة والتقييم. وقد أتاحت مؤسسة امبريتيك للشركات المتخصصة في التكنولوجيا إمكانية الحصول على الائتمان المتوسط والطويل الأجل بشروط تساهلية (أسعار مدعومة)، فضلاً عن تزويدها بالمساعدة التقنية المتخصصة.

غانا

قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة غانا التمويل لبرنامج "امبريتيك غانا" من أجل إنشاء صندوق متجدد لتوفير الائتمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر العاملة في قطاعات السياحة والتصنيع والتشييد والصادرات غير التقليدية من أجل توسيع أعمالها التجارية. ويهدف هذا المشروع الذي يستمر لفترة ثلاثة أعوام إلى بناء القدرات الإنتاجية وتيسير نمو وتوسع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وبناء قدرة برنامج "امبريتيك غانا" على توفير الائتمان في المدى الطويل وتقديم القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر التي تثبت إمكاناتها في تحقيق النمو أو إيجاد فرص العمل حتى تتمكن من اقتناء الأصول الثابتة أو تنشيط أعمالها أو توسيعها. وتلتزم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر المؤهلة بسداد الأموال التي تقتترضها في غضون ١٢ إلى ١٨ شهراً. وخلال مدة تنفيذ المشروع، حصل على الائتمان ٦٣١ صاحب مشروع، معظمهم من النساء، أحدثوا ٦٣٢ ١ فرصة عمل جديدة. وما فتئ برنامج "امبريتيك غانا" ينفذ المخطط منذ إنشائه في عام ١٩٩٦.

المصدر: الأونكتاد.

٢٧- ولا يزال حشد الاستثمار من أجل التنمية المستدامة يُشكل تحدياً رئيسياً، لا سيما بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً. ونظراً للثغرات الواسعة التي تعاني منها هذه البلدان في مجال التمويل الإنمائي، يمكن للاستثمار الأجنبي أن يشكل مكملاً ضرورياً للاستثمار المحلي ويمكن أن يعود بفوائد كبيرة إذا توافرت شروط التكامل مع الاستثمار المحلي، العام والخاص، ومع السياسات الرامية إلى تشجيع وتعزيز المشاريع المحلية والموردين المحليين. ويقدم إطار الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، الذي وضعه الأونكتاد، توجيهات لصانعي السياسات بشأن كيفية العمل على نحوٍ متسق في سبيل تحقيق الهدف الوطني المتمثل في التنمية المستدامة.

باء- التمويل الخاص

٢٨- برزت خلال السنوات الأخيرة أشكال عديدة من آليات التمويل الخاص التي تقدر على زيادة فرص وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر إلى التمويل وعلى المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتظل آليات التمويل التقليدية، مثل المصارف، أداة مهمة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. لكن ثمة عزوف شديد لدى المصارف عن إقراض

المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبخاصة في البلدان النامية، لأسباب منها أن هذه المشاريع لا تملك سوى عدداً محدوداً من الأصول الثابتة التي يمكن استخدامها كضمانات. ولذا، يُركز هذا الفرع على الآليات الأخرى التي تكفل وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر إلى التمويل: الاستثمارات المؤثرة، ورعاية الأعمال، ورأس مال المجازفة، والتمويل الجماعي، والتمويل المتناهي الصغر، والخدمات المالية المتنقلة، وأسواق رأس المال. ويرد فيما يلي استعراض لمختلف هذه الآليات.

٢٩- الاستثمارات المؤثرة هي آلية يمكن أن تشكل مصدراً قيماً لتمويل التنمية. وتعمل هذه الآلية على تعزيز القيمة المجتمعية مع الحرص في الوقت نفسه على تحقيق عائدات اجتماعية أو بيئية وعلى تعبئة الأموال من الأفراد والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية وأسواق رأس المال واستخدامها لدعم المشاريع التي تكفل إيجاد فرص العمل وتوفير خدمات للجماعات المهمشة، وبخاصة في البلدان النامية. وتساهم المؤسسات مساهمةً كبيرةً في الاستثمارات المؤثرة المرتبطة بقطاع مشاريع الأعمال. وعلى سبيل المثال، استثمرت مؤسسة Tony Elumelu في شركة Mtanga Farms Limited، وهي مؤسسة أعمال زراعية صغيرة تدعم ١٢٥ ٠٠٠ من صغار المزارعين وتعمل على معالجة مشكلة انعدام الأمن الغذائي في جمهورية تنزانيا المتحدة عن طريق زراعة البطاطس السليمة من الأمراض^(٢٢). ورغم تزايد شعبية هذه الآلية، فإن النهوض بصناديق الاستثمار التي من شأنها أن تساعد في تعظيم أثرها لا يزال يُشكل تحدياً رئيسياً. ويجب في الوقت نفسه معالجة مسألة قياس الاستثمارات المؤثرة، التي لا تزال في مرحلة النشوء، من أجل فهم دور هذه الآلية في تعزيز مباشرة الأعمال الحرة فهماً أفضل والنهوض بذلك الدور.

٣٠- ومن المصادر الهامة الأخرى لتمويل مباشرة الأعمال الحرة، آلية رعاية الأعمال ورأس مال المجازفة. ورعاية الأعمال هم عادةً من الجهات غير الرسمية التي تعمل على نطاق ضيق مقارنة برأس مال المجازفة وتعرض عادة تكاليف معاملات منخفضة. ورغم أن آليات التمويل هذه محدودة نسبياً في البلدان النامية، فقد أدت دوراً أساسياً في تحفيز ظهور الشركات المبتدئة التي تنشط في مجال التكنولوجيا في البلدان الصاعدة وفي بعض البلدان النامية.

٣١- ومن الأمثلة على ذلك، شبكات رعاية الأعمال، من قبيل الصندوق الراعي لقرية الشركات المبتدئة في الهند، الذي يقدم التمويل للشركات المبتدئة الواعدة. وقد سجل نشاط شبكة رعاية الأعمال زيادةً في كلٍّ من العالم المتقدم والعالم النامي. وتضم رابطة رعاية الأعمال التجارية العالمية، التي تأسست في عام ٢٠٠٧، أكثر من ١٥ رابطة وطنية لرعاية الأعمال من مختلف أصقاع العالم. وتهدف الرابطة، التي يوجد مقرها في بروكسل، إلى إيجاد مجتمع دولي من شبكات وزعماء رعاية الأعمال من أجل تشجيع الابتكار ومباشرة الأعمال الحرة عن طريق تمويل الشركات المبتدئة السريعة النمو.

(٢٢) http://www.africa.com/blog/tony_elumelu_foundation_announces_impact_investment_deal_with_mtanga_farms_in_tanzania/، أُطلع عليه في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٥.

٣٢- وتقدم آلية رأس مال المجازفة التمويل في مرحلة بدء النشاط التجاري أو في مرحلة مبكرة من تطور المشروع التجاري، وأصبحت هذه الآلية أداة رئيسية لتحفيز الأعمال الحرة سريعة النمو. وبينما يُعتمد على رأس مال المجازفة في معظم أنحاء العالم المتقدم، فإن هذه الآلية بدأت تكتسب أهمية متزايدة في بعض أنحاء العالم النامي. ففي الهند، مثلاً، ساعد رأس مال المجازفة على دفع عجلة نمو شركات الأعمال الصغيرة، حيث ساهمت جهات دولية ومحلية في توفير التمويل اللازم لتحفيز الشركات المبتدئة القادرة على تحقيق نمو سريع في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية. ومن التحديات الرئيسية أمام رأس مال المجازفة، وضع أطر تنظيمية تشجع مشاركة هذه الآلية في المراحل المبكرة من تطوير الأعمال التجارية.

٣٣- ويُستخدم التمويل الجماعي بشكل متزايد بوصفه آلية مالية تمكن الأعمال التجارية الصغرى من حشد مبالغ مالية صغيرة مباشرةً من الأفراد والمنظمات على شبكة الإنترنت وذلك عن طريق الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا المتنقلة ووسائل التواصل الاجتماعي. ولكي تتبلور آلية التمويل الجماعي، لا بد من وضع آليات وأطر تنظيمية مناسبة تساعد في تعزيز الثقة بالاستثمار القائم على الإنترنت. ورغم أن التمويل الجماعي يمكن أن يشكل خياراً ذا جدوى لتمويل بعض المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، بما في ذلك في البلدان النامية، فإن الإمكانيات التي تنطوي عليها هذه الآلية لا يُستفاد منها كما يجب في هذه البلدان، وذلك لأسباب منها أن البنية التحتية اللازمة لدعم النظم القائمة على الإنترنت غير متطورة. فموقع كيفا (Kiva)، هو أول موقع شبكي للإقراض يربط بين المقرضين وأصحاب المشاريع في مختلف أنحاء العالم من ذوي الدخل المنخفض الذين يفتقرون إلى مصادر التمويل ويحتاجون إلى قدرٍ متواضع من التمويل لتطوير أعمالهم التجارية. وهذا الموقع، الذي يُتيح للأفراد إمكانية اقتراض مبالغ قد لا تصل إلى ٢٥ دولاراً لدعم مبادراتهم، ساهم في تيسير قروضٍ بمبلغ إجمالي يزيد على ٦٥٠ مليون دولار ساهم فيها أكثر من ١,٢ مليون من المقرضين قدموا منذ عام ٢٠٠٥ التمويل لمستفيدين في ٨٥ بلداً^(٢٣).

٣٤- وتشكل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر آلية رئيسية أخرى لتعزيز الإدماج المالي ومصدراً من مصادر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. وقد أدت الجهود الرامية إلى تعزيز الإدماج المالي في صفوف الفقراء بمختلف أنحاء العالم إلى نمو مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التي يمكن أن تقدم التمويل الصغير الحجم بشروطٍ ميسرة في شكل ائتمان متناهي الصغر إلى أشخاص كانوا في السابق محرومين من التسهيلات والخدمات المصرفية، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. وبخلاف القروض التجارية، لا يُشترط تقديم ضمانات للحصول على القروض المتناهية الصغر. ويمكن أن تشكل هذه القروض أداةً فعالةً للتصدي للفقير شريطة أن تحترم المؤسسة المقرضة المعايير الأخلاقية وأن تتحلى الجهة المقرضة بسلوكٍ مسؤول. ولذا لا بد من وضع إطار تنظيمي سليم لتحسين ما يُقدم من خدمات تتعلق

(٢٣) <http://www.kiva.org/>، أطلع عليه في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٥.

بالتحويل المتناهي الصغر إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وللسيطرة على تكاليف الإقراض المرتبطة بهذا النوع من التمويل.

٣٥- وتؤدي الخدمات المالية المتنقلة دوراً أساسياً متزايد الأهمية في تيسير وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر إلى خدمات التمويل. فقد أقامت رابطة مشغلي شبكات الهاتف المحمول (GSMA) التي توفر الخدمات المالية المتنقلة للأشخاص المحرومين من التسهيلات المصرفية شراكات مع ١٩ من مشغلي شبكات الهاتف المحمول والقطاع المالي من أجل التعجيل بإتاحة الخدمات المالية الميسرة والمأمونة والمناسبة للملايين من الأشخاص في البلدان النامية الذين كانوا محرومين من التسهيلات المصرفية^(٢٤). وبينما يمكن أن تُعزز الخدمات المالية المتنقلة الوصول إلى التمويل وتساهم في الإدماج المالي، فإن هذه الآلية تتطلب إيجاد أطر تنظيمية مناسبة، بما في ذلك آلية تؤمن وظيفة المراقبة. وعلاوةً على ذلك، يجب أن تكون الخدمات ميسرة ومتاحة على نطاق واسع من أجل تعظيم فوائدها.

٣٦- ويمكن أن تساعد أسواق رأس المال في سد الفجوة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الموجهة نحو النمو وفي تلبية احتياجاتها من التمويل في المدى الطويل. وتؤدي مجالس التداول الثانوية^(٢٥) دوراً متزايد الأهمية بوصفها مصدراً من مصادر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في بعض أنحاء العالم النامي، بما في ذلك أفريقيا وآسيا. وعلى سبيل المثال، تساعد هذه المجالس في كلٍّ من بوتسوانا وغانا ومصر وموريشيوس المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا على تعبئة رأس المال اللازم لنموها وتوسع نشاطها عن طريق تخفيف الاشتراطات المتعلقة بالرسوم وسجلات الأداء والإبلاغ وأعداد المساهمين في رأس المال^(٢٦). ونظراً للدور الذي يمكن أن تؤديه أسواق رأس المال في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا بد من معالجة الشروط التنظيمية في هذا المجال بغية تيسير دور هذه الأسواق في توفير الموارد المالية لهذا القطاع.

(٢٤) www.gsma.com/mobilefordevelopment/programmes/mobile-money-for-the-unbanked/about/

اطُّلع عليه في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٥.

(٢٥) حسب تعريف مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي، فإن مجالس التداول الثانوية هي أسواق مالية بديلة الغرض منها تيسير وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التمويل الطويل الأجل عن طريق تخفيف الاشتراطات من جانب الكيان المصدر. ويقول البنك الدولي إن مجالس التداول الثانوية يمكن أن تساعد في جذب المشاريع أو الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعتبر أن الشروط العادية تلقي عليها عبئاً ثقيلاً.

(٢٦) مصرف التنمية الأفريقي، ٢٠١٤، *African Development Report 2014: Regional Integration for Inclusive Growth*, chapter 5, Harnessing regional financial integration

متاح على الرابط التالي: http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/ADR14_ENGLISH_web.pdf

(اطُّلع عليه في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٥).

جيم - الشراكات بين القطاعين العام والخاص

٣٧- تشكل الشراكات بين القطاعين العام والخاص آليةً لزيادة فرص الحصول على التمويل في بلدان نامية عديدة وأداةً لتشجيع التخصيم العكسي لم تُستغل حتى الآن الاستغلال الكافي. فهذا الشكل من أشكال تمويل سلسلة الإمدادات مرغوب بوجه خاص لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأسواق الناشئة، حيث يمكن للمورد أن يقتصر بالاستناد إلى تقدير جدارته الائتمانية من جانب المشتري، علماً أن درجة التقييم تكون عادة أعلى في حالة الشركات الكبرى، المحلية والأجنبية. وفي المكسيك، تقدم مؤسسة ناسيونال فينانسيرا (National Financiera)، وهو مصرف إنمائي حكومي متخصص، خدمات التخصيم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتوفر برامج الروابط التجارية التي وضعها الأونكتاد في عدة بلدان أيضاً مثل هذه الخدمات، وذلك إلى جانب خدمات أخرى ترمي إلى تنمية الأعمال التجارية.

٣٨- وتُبدل أيضاً جهود دولية تفضي إلى إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل الإدماج المالي. فالمسابقة التنافسية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي أطلقتها مجموعة الـ ٢٠، هي مسابقة فريدة من نوعها أُطلقت في عام ٢٠١٠ وهي مفتوحة للمؤسسات المالية الخاصة والجهات المسؤولة اجتماعياً، من مستثمرين وشركات ومؤسسات ومنظمات مجتمع مدني، المعنية بإيجاد حلول تساهم في زيادة فعالية البرامج العامة في النهوض بالشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتغطي هذه الآلية المشاريع الخضراء، الصغيرة والمتوسطة، التي تقودها نساء وأفراد من السكان الأصليين؛ والتمويل الاجتماعي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مرحلة ما بعد الكوارث. وقُدِّمت إلى ١٣ مقترحاً فائزاً - من أصل ٣٤٠ مقترحاً - منحٌ قُدِّرت على أساس أداء أصحاب تلك المقترحات على مدى ثلاث سنوات. وسيُقيم الأثر العام لتلك المشاريع في عام ٢٠١٥.

٣٩- وفي سياق أهداف التنمية المستدامة، أوصى منتدى الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤ أيضاً بالنهوض بالشراكات بين القطاعين العام والخاص وبتوسيع نطاق استخدامها، بما في ذلك عن طريق دعم الجهات المانحة للمشاريع المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة من أجل الارتقاء بمستوى العائدات نسبةً إلى المخاطر ومعالجة أوجه القصور في الأسواق. وتُستخدم الشراكات بين القطاعين العام والخاص عادة في مشاريع الطاقة والمياه والنقل، ولكن تُستخدم أيضاً في الهياكل الأساسية الاجتماعية من قبيل الرعاية الصحية والتعليم. ولذا يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تساهم في النهوض بمباشرة الأعمال الحرة من خلال المشاريع الاجتماعية.

ثالثاً- وضع مؤشرات عن تنفيذ السياسات المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة

٤٠- لكي تحقق الأعمال الحرة أثرها المرغوب في مجال التنمية، لا بد من قياس النتائج. وفي هذا الصدد يسلم قرار الجمعية العامة A/RES/69/210 بأهمية جمع بيانات شاملة قابلة للمقارنة من أجل رصد التقدم المحرز في تنفيذ سياسات مباشرة الأعمال الحرة. وقد شجعت الجمعية العامة في قرارها الأمم المتحدة على تحديد مؤشرات يمكن استخدامها لتقييم مدى نجاح السياسات المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة.

٤١- ويظل قياس مباشرة الأعمال الحرة وتأثيرها في التنمية تحدياً لأسباب عديدة، منها وجود تعريفات مختلفة لمباشرة الأعمال الحرة وطابعها المتعدد الأوجه ومحدودية البيانات الموثوقة والقابلة للمقارنة. ويمكن التغلب على هذه العراقيل عن طريق وضع إطار وانتقاء مجموعة من المؤشرات بالاستناد إلى معايير متفق عليها تمكّن صانعي السياسات من وضع أهداف وغايات ورصد الاتجاهات في مباشرة الأعمال الحرة وتقييم مدى فعالية سياساتهم في تحقيق الغايات المرسومة.

٤٢- وعادة ما يقيّم مستوى مباشرة الأعمال الحرة باستخدام مؤشرات من قبيل المهن الحرة ومعدلات امتلاك الأعمال التجارية وعدد المشاريع المبتدئة. وتشير البيانات التي جمعها البرنامج العالمي لرصد الأعمال الحرة إلى أن مجموع نسبة مباشرة الأعمال الحرة في مرحلة مبكرة^(٢٧) يُستخدم اليوم على نطاق واسع كأداة لقياس مباشرة الأعمال الحرة على المستوى القطري^(٢٨). ومع ذلك، هناك اعتراف متزايد بأن هذا النهج لن يعطي بالضرورة لصانعي السياسات التوجيه السليم لأنه قد يدفع إلى التركيز على زيادة عدد أصحاب المشاريع، في حين أن النوعية هي الأهم، ولأن مجرد عدد الشركات المبتدئة أو أعداد العاملين لحسابهم الخاص لا يكفي لتقييم مدى نجاح السياسات وتأثيرها^(٢٩). أجل، تبين الأبحاث الأخيرة أن الجهود المبذولة في مجال مباشرة الأعمال الحرة لا تؤثر بنفس الدرجة في التنمية الاقتصادية وأن المشاريع حديثة العهد، الصغيرة والمتوسطة الحجم، ذات النمو السريع تساهم مساهمة أكبر في إيجاد فرص العمل وفي توسيع النشاط التجاري وفي الابتكار^(٣٠). ثم إن مختلف مراحل التنمية الاقتصادية قد تتطلب التركيز على مكونات مختلفة من عملية النهوض بمباشرة الأعمال الحرة.

(٢٧) نسبة مئوية من سكان البلد الذين هم في سن العمل والذين يسعون بنشاط لبدء مشروع تجاري جديد (أصحاب مشاريع حديثو العهد) وسيطرون على الأقل جزئياً على ملكية وإدارة مشروع تجاري لم تمتص على إنشائه ثلاث سنوات ونصف السنة.

(٢٨) L Szerb, R Aidis and Z J Acs, 2013, **Error! Hyperlink reference not valid.** comparison of the global entrepreneurship monitor and the global entrepreneurship development index, *Foundation and Trends© in Entrepreneurship*, Vol. 9, No.1

(٢٩) JE Amorós, N Bosma and Global Entrepreneurship Research Association, op. cit

(٣٠) C Criscuolo, P Gal and C Menon, 2014, The dynamics of employment growth: New evidence from 18 countries, OECD Science, Technology and Industry Policy Papers, No. 14

٤٣- وللتغلب على هذه الصعوبات المتصلة برصد مدى تأثير مباشرة الأعمال الحرة في التنمية، هناك جهات عديدة، من بينها تقرير البنك الدولي لممارسة الأعمال التجارية، والمرصد العالمي للأعمال الحرة، والأرقام القياسية لمباشرة الأعمال الحرة (الرقم القياسي العالمي لمباشرة الأعمال الحرة والتنمية)، وبرنامج مؤشرات مباشرة الأعمال الحرة المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، والاتحاد الدولي المعني بمباشرة الأعمال الحرة، وقاعدة بيانات البنك الدولي المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة، وجهات أخرى، ساهمت في وضع مؤشرات لهذا الغرض.

٤٤- وتعالج هذه المبادرات القضية من زوايا مختلفة. فقاعدة بيانات البنك الدولي المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة، على سبيل المثال، تجمع المعلومات بشأن تسجيل الشركات (حواجز الدخول والخروج) وتركز على السياسات التي تؤثر في إجراءات وإدارة تسجيل الشركات.

٤٥- ويقترح المرصد العالمي للأعمال الحرة قياسات منسقة بشأن مواقف الأفراد الذين يشتركون في مختلف مراحل مباشرة الأعمال الحرة وأنشطتهم وخصائصهم (طموحاتهم). والغرض من هذا التقرير هو قياس التباين في مستوى أنشطة الأعمال الحرة بين مختلف الاقتصادات التي بلغت مستويات مماثلة من التنمية (مصنفة حسب اقتصادات تعتمد على عوامل الإنتاج أو على الكفاءة أو على الابتكار) وبين مختلف المواقع الجغرافية.

٤٦- أما الرقم القياسي العالمي لمباشرة الأعمال الحرة والتنمية، فهو بمثابة رقم قياسي سنوي موحد يشتمل على ثلاثة أرقام قياسية فرعية تغطي خصائص السياق العام لمباشرة الأعمال الحرة عبر مجموعة من المتغيرات الفردية والمؤسسية^(٣١). وتتبع الأرقام القياسية الفرعية تصنيف المرصد العالمي لمختلف العناصر وتقيس سلوكيات أصحاب المشاريع وأنشطتهم وطموحاتهم. وتقوم المنهجية على فرضية مفادها أن أصحاب المشاريع لا يؤثرون جميعاً في النمو الاقتصادي وتركز على أنشطة الشركات المبتدئة وعلى المشاريع التي تنطوي على إمكانات نمو عالية.

٤٧- وفي عام ٢٠٠٨، وضعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ثلاثة مؤشرات لقياس مباشرة الأعمال الحرة، وهي المؤشرات الواردة في برنامج المؤشرات المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة: المحدّات (إجراءات السياسة العامة)، وأداء الأعمال الحرة، ومؤشرات الأثر (أهداف السياسة العامة)^(٣٢). وتقترح منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خمسة مجالات رئيسية من محددات مباشرة الأعمال الحرة: الفرص، والأشخاص المهرة، والموارد، والإطار التنظيمي،

(٣١) الرقم القياسي العالمي لمباشرة الأعمال الحرة والتنمية، ٢٠١٠: تفسير موجز، متاح على الرابط التالي:

www.imperial.ac.uk/business-school

(٣٢) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٨، إطار لمعالجة مباشرة الأعمال الحرة وقياسها.

والثقافة. وحسب هذا الإطار^(٣٣) يتوقف إيجاد الفرص على أحوال السوق التي تحددها السياسات والإجراءات التي تتخذها السلطات العامة، والمنافسة، والنفاذ إلى الأسواق الأجنبية، ونظم المشتريات، وعوامل أخرى. وفي هذا السياق، ترتبط عبارة "الأشخاص المهرة" بالقدرات الفردية لصاحب المشروع وبالنفاذ إلى البنى التحتية ذات الصلة بالأعمال الحرة. ويغطي رأس المال جميع مراحل حياة المشروع التجاري، ابتداءً من الحصول على التمويل التأسيسي في المراحل الأولى، وصولاً إلى دخول سوق الأسهم. وفي هذه الحالة، يكون نشاط البحث والتطوير مورداً يمكن إيجاده أو شراؤه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ويشمل الإطار التنظيمي جميع الضرائب واللوائح التنظيمية وغيرها من القواعد والمؤسسات العامة التي تؤثر في مباشرة الأعمال الحرة. وأخيراً، تنطوي الثقافة على ما لكل فرد من افتراضات وقدرة على التكيف وتصورات ومعارف.

٤٨ - وثمة آليات أخرى توفر أدوات تحليلية تساعد في التعرف على محددات مباشرة الأعمال الحرة وتركز على قياس الثغرات القائمة وتوفير بيانات قابلة للمقارنة. فعلى سبيل المثال، طورت Prodem، بالتعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، الرقم القياسي للأوضاع العامة والمواتية للأعمال الحرة الدينامية، وهي أداة تسمح للمهنيين العاملين في بيئات الأعمال الحرة في أمريكا اللاتينية بوضع مقياس وتحديد العوامل وثيقة الصلة التي يجب تحسينها بغية سد الفجوة القائمة في المشاريع الدينامية - أي المشاريع التي تملك القدرة على إيجاد فرص عمل ذات جودة عالية. وقد صُممت هذه الأداة للمساعدة على تحديد مواطن القوة ومواطن الضعف في البلدان المعنية وعلى وضع استراتيجيات ومبادرات تنهض بالأعمال الحرة وتساهم في نهاية المطاف في زيادة الإنتاجية. وتشمل الآلية المذكورة ١٠ أبعاد لها تأثير على المشاريع الصاعدة، كماً ونوعاً، من بينها رأس المال الاجتماعي، والسياسات واللوائح التنظيمية، والعلم، ومناير التكنولوجيا والابتكار، وهيكل الأعمال، وأنظمة التعليم، والظروف المحيطة بالطلب، والأوضاع الاجتماعية والثقافة، التي تساهم في فهم المشهد الدينامي الراهن الذي يميز الأعمال الحرة في أمريكا اللاتينية ووضعها المستقبلي.

٤٩ - وثمة مبادرات أخرى في مجالات محددة تهدف أيضاً إلى النهوض بمباشرة الأعمال الحرة. فإطار تقييم الأثر التابع للبنك الدولي، على سبيل المثال، يقدم رؤى ومعايير تستند إلى نهج مناسب لتقييم أثر مختلف السياسات والإجراءات والنظم المتعلقة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويتيح الإطار لصانعي السياسات والهيئات التنظيمية اختيار النهج المناسبة لتقييم السياسات والإجراءات المتعلقة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويتضمن مجموعة شاملة من تقنيات تقييم الأثر، ويستعرض مختلف الافتراضات الممكنة ومواطن القوة والعوامل المقيدة. وبينما تُستخدم أدوات تقييم الأثر للحكم على السياسات المتعلقة بتمويل

(٣٣) مثلاً، يشمل برنامج المؤشرات المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة ما يلي: الإطار التنظيمي (١٠ مؤشرات)، وأحوال السوق (٦ مؤشرات)، والوصول إلى التمويل (٥ مؤشرات)، والبحث والتطوير والتكنولوجيا (٦ مؤشرات)، والقدرة على الأخذ بزمام المبادرة (٤ مؤشرات)، والثقافة (٤ مؤشرات).

المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك الأطر التنظيمية والهياكل الأساسية المالية والإجراءات التي تتخذها السلطات العامة، فإنها تُطبق أيضاً على نطاق واسع في سياق الإجراءات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والإدماج المالي^(٣٤).

٥٠ - وطورت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أيضاً سجلاً خاصاً بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويُستخدم هذا السجل لتقييم الاتجاهات في مجال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والأعمال الحرة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات، تشمل ديون المشروع وأسهم رأس المال وقدرة المشروع على الوفاء وتدابير السياسة العامة، التي توفر لصانعي السياسات إطاراً شاملاً لتقييم مدى تلبية احتياجات المشروع من التمويل، والمساعدة في تصميم تدابير السياسة العامة وتقييمها، ورصد تداعيات الإصلاحات المالية ومدى تأثيرها في حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل. وتتيح ١٣ مجموعة من المؤشرات^(٣٥) صورة متماسكة عن سوق الأعمال في بلد ما والتغيرات المسجلة عبر الزمن. وبينما يتيح سجل تقييم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومباشرة الأعمال الحرة مقارنةً الاتجاهات العامة في مختلف البلدان، فإن الاختلافات في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عبر البلدان تجعل المقارنة أمراً صعباً للغاية.

٥١ - ويقترح إطار الأونكتاد لسياسات تنظيم المشاريع نهجاً ومنهجية لتقييم ما يوضع من سياسات تتعلق بمباشرة الأعمال الحرة في بلد ما وفي فترة زمنية معينة، وذلك بغية تحديد الثغرات، ورصد التقدم المحرز على مر الزمن من أجل سد تلك الثغرات. ويتضمن الإطار قائمة بـ ٢٣ مؤشراً فرعياً للمجالات الستة التي يغطيها الإطار: صياغة استراتيجية وطنية لمباشرة الأعمال الحرة، وتهيئة البيئة التنظيمية المثلى، والنهوض بالثقيف في مجال مباشرة الأعمال الحرة وتنمية المهارات، وتيسير تبادل التكنولوجيا والابتكار، وتحسين فرص الوصول إلى التمويل، وتعزيز الوعي والربط الشبكي.

٥٢ - وعلى سبيل المثال، ففي إطار تقييم التدابير القائمة المتعلقة بصياغة استراتيجية وطنية لمباشرة الأعمال الحرة وسبل تحسين تلك التدابير، يرد المجيئون على ١٣ سؤالاً عما إذا كان البلد

(٣٤) الشراكة العالمية من أجل الإدماج المالي والبنك الدولي، ٢٠١٢، *Impact Assessment Framework: SME Finance* (واشنطن العاصمة، البنك الدولي)، متاح على الرابط التالي: <http://siteresources.worldbank.org/EXTFINANCIALSECTOR/Resources/282884-1339624653091/8703882-1339624678024/SMEFinanceImpactAssessmentFramework.pdf>، أطلع عليه في ٨ شباط/ فبراير ٢٠١٥.

(٣٥) القروض التجارية من مجموع القروض المستحقة على المشروع، حصة القروض قصيرة الأجل من مجموع القروض، ضمانات القروض، القروض المضمونة، القروض الحكومية المباشرة، القروض المستخدمة، القروض المتعثرة، الفارق بين المشاريع الكبرى والمشاريع الصغرى، أسعار الفائدة، رأس مال المجازفة ورأس المال المخصص لتوسيع النشاط، التأخير في السداد، أسعار الفائدة وحالات الإفلاس (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٤، تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وأصحاب المشاريع، ٢٠١٤: سجل تقييم (نسخة أولية)، متاح على الرابط التالي: <http://www.oecd.org/cfe/smes/SMEs-Scoreboard-2014.pdf>).

قد أُجرى تقييماً للبيئة الوطنية المحيطة بمباشرة الأعمال الحرة وحدد قائمة بالأهداف والأولويات واتخذ ما يلزم من تدابير لضمان اتساق الاستراتيجية المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة مع السياسات الوطنية الأخرى؛ ويشمل الاستجواب أيضاً أسئلة عما أُتخذ من تدابير محددة لتعزيز الإطار المؤسسي والتنسيق وما أُنشئ من آليات تكفل قياس النتائج وتتيح التعلم في مجال السياسات العامة. وتوضع قوائم مرجعية تشمل جميع المجالات الأخرى لإطار السياسة العامة المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة. ويعتمد النهج على منهجية تقوم على التقييم الذاتي الموجه، إلى جانب المشاركة النشطة لجميع الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية على الصعيد الوطني. ويعتمد هذا النهج أيضاً على نموذج إحصائي سهل الاستخدام يقوم على إسناد درجات فيما يتعلق بكل مكون من مكونات الإطار وبالأداء على مستوى القطر. ويقترح الإطار كذلك قائمة بالمؤشرات لتقييم مدى فعالية سياسات مباشرة الأعمال الحرة في كل من المجالات الستة^(٣٦).

٥٣- هذه المبادرات جديدة بالملاحظة. ولكن لا بد من التوصل إلى توافق دولي في الآراء ووضع توجيهات يُتفق عليها دولياً بشأن مؤشرات رئيسية تأخذ بعين الاعتبار سياقات البلدان النامية وتسمح لصانعي السياسات برصد الاتجاهات وقياس مدى فعالية السياسات المتصلة بمباشرة الأعمال الحرة التي تتماشى مع السياق الوطني ويمكن مقارنتها على الصعيد الدولي. وتحقيقاً لهذا الهدف، لا بد من اتخاذ الخطوات التالية:

(أ) تحديد نطاق مباشرة الأعمال الحرة. فهناك حاجة ملحة إلى اعتماد تعريف موحد. وعلى سبيل المثال، تعرّف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مباشرة الأعمال الحرة على أنها ظاهرة تقتزن بتنظيم المشاريع بوصفه نشاطاً بشرياً يقوم على الأخذ بزمام المبادرة ويهدف إلى توليد القيمة من خلال استحداث أو توسيع نشاط اقتصادي وعن طريق تحديث واستغلال منتجات أو عمليات أو أسواق جديدة. وفي هذا الصدد، تدفع المنظمة بأن الشركات الكبرى باستطاعتها أن تأخذ بزمام المبادرة، في حين تُستبعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لا تستوفي المعايير اللازمة لابتكار شيء "جديد". ويُشار إلى أن المرصد العالمي لمباشرة الأعمال الحرة أدرج أيضاً في الفترة الأخيرة تقييم سلوكيات موظفي الشركات الكبرى فيما يتعلق بالأخذ بزمام المبادرة بوصفه عنصراً من عناصر قياس النهوض بمباشرة الأعمال الحرة. ومع ذلك، تقتزن مباشرة الأعمال الحرة في بلدان عديدة بتطور الشركات المبتدئة المحلية؛

(ب) وضع إطار مفاهيمي للمؤشرات المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة. ونظراً لدرجة تعقيد وتنوع النهج الممكنة حيال مباشرة الأعمال الحرة وأدوات القياس والمؤشرات ذات الصلة، من الأهمية بمكان وضع إطار يمكن أن يوجه صانعي السياسات في التكيف مع سياقهم الوطني. فقد تركز بعض البلدان، مثلاً، على مساهمة مباشرة الأعمال الحرة في النمو الاقتصادي، في حين

(٣٦) [http://unctad.org/en/Pages/DIAE/Entrepreneurship/Entrepreneurship-Policy-Framework-and-](http://unctad.org/en/Pages/DIAE/Entrepreneurship/Entrepreneurship-Policy-Framework-and-Implementation-Guidance.aspx)

Implementation-Guidance.aspx، اطلع عليه في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٥.

تعتبر بلدان أخرى أن الأولوية هي إيجاد فرص العمل أو الإدماج الاجتماعي. ويمكن اعتماد الأطر القائمة المشار إليها أعلاه بوصفها نقطة انطلاق جيدة؛

(ج) انتقاء قائمة بالمؤشرات الرئيسية القابلة للمقارنة دولياً. ويجب أن تعتمد مختلف البلدان نفس المؤشرات أو المتغيرات الرئيسية تقريباً من حيث الفئات السكانية المشمولة بمجموعة البيانات، ومنهجية القياس، وطرائق جمع البيانات وتواتر العملية أو توقيتها. وينبغي لدى وضع معايير انتقاء المؤشرات الرئيسية التحقق من أنها قابلة للقياس وللتحقيق ومفيدة وذات صلة وقابلة للمقارنة وفعالة من حيث الكلفة. وينبغي أن تغطي تلك المؤشرات الجانبين المالي وغير المالي^(٣٧). ويستلزم وضع المؤشرات نهجاً منسقاً على الصعيد الدولي، بما في ذلك إنشاء فريق عامل أو لجنة استشارية بما يكفل مشاركة الجميع في المناقشات ذات الصلة ومراعاة جميع الممارسات السليمة.

٥٤ - وينبغي أيضاً مراعاة الجوانب التالية:

(أ) القياس. ينبغي أن يشمل الجانب الرئيسي من عملية جمع البيانات المتعلقة بسياسات مباشرة الأعمال الحرة تقييماً كمياً وآخر نوعياً. أما بالنسبة للتقييم النوعي، فإن دراسات الحالات الإفرادية واستعراضات النظراء تسمح بتبادل الخبرات فيما بين مجموعة من خبراء الاستعراض من منظمات مختلفة في أماكن مختلفة يسعون إلى التصدي لتحديات مماثلة. وبالإضافة إلى جمع البيانات الوطنية، يجب أيضاً دراسة الأوضاع دون الوطنية والمحلية وينبغي وضع مؤشرات محددة لمراعاة هذه الجوانب؛

(ب) الرصد. على المستوى الوطني، ينبغي للمؤسسة المنسقة التي تشرف على وضع استراتيجية مباشرة الأعمال الحرة وتراقب تنفيذها أن تأخذ بعين الاعتبار مهمة رصد التقدم المحرز في التنفيذ. وينبغي لها أيضاً أن تضع خطة عمل بالاستناد إلى مؤشرات قابلة للقياس ومحددة زمنياً ويسهل جمعها. وينبغي أن تُتاح للمؤسسات المنسقة الموارد البشرية والمالية الكافية؛

(ج) التقييم. ينبغي أن يعتمد التقييم على آليات داخلية وأخرى خارجية. وفي البداية، ينبغي إجراء دراسة استقصائية أولية وجمع ما يلزم من بيانات في كل مرحلة من مراحل التنفيذ بغية التأكد من أن السياسات والبرامج تحقق النتائج المرجوة. وينبغي أن تفضي عملية التقييم الداخلي، بوصفها أداة من أدوات التعلم، إلى ترسيخ آليات لاستقاء الآراء والتعليقات تسمح بإجراء التعديلات الضرورية. وينبغي دعم هذه العملية من خلال التقييم الخارجي الذي يقدم الأدوات والمشورة التقنية ويكفل الحوكمة السليمة والشفافية؛

(٣٧) يراعي المرصد العالمي للأعمال الحرة، مثلاً، مواضيع من قبيل الرفاهية الشخصية - أي إذا كان الفرد راضياً عن حياته ووظيفته. وتفيد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أيضاً أن توليد القيمة في تعريفها مباشرة الأعمال الحرة، هو مفهوم يشمل ما يتحقق للمجتمع من عائدات نقدية وغير نقدية.

(د) بناء القدرات والتواصل. يمكن أن تساعد استراتيجية شاملة في مجال بناء القدرات والتواصل على تفسير الإطار المعتمد وسُبل تكييفه بما يتناسب مع مختلف السياقات الوطنية. وينبغي أن تشمل أنشطة التدريب والإعلام المستفيدين والجهات صاحبة المصلحة والجمهور عامة. فحملات التوعية المتصلة بتنمية مباشرة الأعمال الحرة ووسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن تعزز المساواة والشفافية.

رابعاً - استنتاجات وقضايا مطروحة للمناقشة

٥٥ - يمكن أن تساهم مباشرة الأعمال الحرة مساهمة حاسمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك استئصال الفقر وتمكين الشباب والنساء وغيرهم من الجماعات المحرومة وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة للجميع. ويمكنها أيضاً أن تساعد في التصدي للتحديات البيئية. وتحقيقاً لذلك، لا بد من دعم مسار يفضي إلى إيجاد جيل جديد من منظمي المشاريع وصانعي السياسات المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة تكون لديهم رؤية والتزام مشترك بالنهوض بمباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة. ولهذا الغرض، سيواصل الأونكتاد مساعدة الحكومات والمؤسسات في تهيئة بيئة مواتية تمكّن من النهوض بمباشرة الأعمال الحرة القائمة على أساس إطار الأونكتاد لسياسات تنظيم المشاريع، وذلك بالاعتماد على شبكة امبريتيك وبرامج أخرى تتعلق بالمساعدة التقنية.

٥٦ - تضمنت هذه المذكرة عرضاً للاتجاهات الحديثة في مجال النهوض بمباشرة الأعمال الحرة وتناولت القضايا المتصلة بتحديد مؤشرات شاملة وقابلة للمقارنة تساعد صانعي السياسات فيما يبذلون من مساعٍ. ولتعزيز مساهمة الأونكتاد في الأهداف والمرامي المقترحة المتعلقة بالتنمية المستدامة، يمكن أن تركز المناقشات على المسائل التالية:

(أ) ما هي السبل الكفيلة بجعل النهوض بمباشرة الأعمال الحرة عنصراً مساهماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

(ب) ما هي التحديات الرئيسية والممارسات السليمة المتصلة بوضع مؤشرات لرصد تنفيذ سياسات مباشرة الأعمال الحرة وتقييم مدى نجاحها؟

(ج) ما هي الخطوات التي يمكن أن يتخذها الأونكتاد لمتابعة تنفيذ التوصيات المقترحة الواردة في قراري الجمعية العامة بشأن مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية؟

٥٧ - وقد اقترح الأونكتاد، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إجراءات محددة يمكن أن تدعمها الأمم المتحدة في إطار تنفيذ قراري الجمعية العامة من أجل زيادة تشجيع مباشرة الأعمال الحرة^(٣٨):

(٣٨) الجمعية العامة، ٢٠١٤، مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية، A/69/320، نيويورك، ١٨ آب/أغسطس.

- (أ) الدعوة إلى عقد منتدى عالمي بشأن مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية لصقل خبرات أصحاب المشاريع ونقلها والتشجيع على اعتماد مؤشرات مشتركة لقياس الأثر وميثاق للتغيير في مجال مباشرة الأعمال الحرة؛
- (ب) تطوير شبكات عالمية ووطنية ودون وطنية للمعلمين في مجال مباشرة الأعمال الحرة وشؤون الشركات التجارية؛
- (ج) توسيع نطاق العمل على تحقيق الإدماج المالي عن طريق تعزيز قدرات المؤسسات المالية وجهات الإقراض المحلية وكفاءاتها وإرادتها من أجل تقديم الخدمات اللازمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر والتعاونيات والمشاريع الاجتماعية؛
- (د) تعزيز فرص مباشرة الأعمال الحرة المتاحة للشباب بوسائل منها، على سبيل المثال، وضع خطة عالمية للإرشاد أو إعلان "سنة خاصة بمباشري الأعمال الحرة الشباب"؛
- (هـ) تمكين النساء المشتغلات بالأعمال الحرة عن طريق إنشاء شبكة من سفيرات النوايا الحسنة للمشتغلات بالأعمال الحرة؛
- (و) وأخيراً وليس آخراً، يمكن للأمم المتحدة أن تقدم توجيهات بشأن سبل إدماج الفئات الاجتماعية المحرومة، كالأقليات والمهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة، في البرامج المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة.
- ٥٨- وقد ترغب اللجنة في مواصلة المناقشة بشأن سبل بلورة هذه الأفكار واقتراح أية إجراءات للمتابعة، حسب الحاجة.